الرفاعي بأول حديث منذ عقود بعد ترديد إسم طاهر المصري كمرشح لتولي موقعه:

الأردن: مجلس الأعيان يستثني أعضاءه والنواب من الذمة المالية

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

البعض يريدها صدفة والبعض لا يريدها كذلك، لكن بكل الاحوال اصبح مجلس الاعيان الاردني هو الملف الشائك في اللحظة الراهنة بعد تزامن غريب ولا يمكن تبريره ببساطة بين الاقاويل التي تتحدث عن قرب تعيين السياسي المخضرم طاهر المصري رئيسا لمجلس الاعيان الحالي وبين اول ظهور علني وصحافي لرئيس المجلس المخضرم زيد الرفاعي منذ حوالي اربعين عاما عبر احدى الصحف المحلية.

ووسط نخبة سياسية واعلامية لا تعترف بالصدف بل تحترف تفسيرها وتأويلها وفقا للاهواء والمزاجات لا يمكن فهم الدافع الاساسي الذي حرك الرئيس الرفاعي ودفعه لاول مرة للادلاء بحديث سياسي شامل على المستوى الصحافي مختارا حصريا صحيفة «الغد» اليومية لكي يقدم رؤيته وفتواه في كل القضايا الساخنة محليا.

والرفاعي يعمل في بؤرة القرار والمطبخ السياسي منذ اربعين عاما فعلا ولم يسبق له على الاطلاق ان مارس لعبة الصحافة والاعلام، فالرجل متكتم جدا ويؤمن بالكواليس ولا يحب الصحافة والصحافيين وزاهد بالاضواء ولا يعبر علنا عن مواقفه وارائه بالعادة وخلافا لذلك فهو رجل دولة باعتراف حلفائه وخصومه السياسيين وهو بالتصنيف الليبرالي القائد المركزي للحرس القديم وللتوجهات المحافظة في الادارة والسياسة.

وانطلاقا من ذلك يمكن القول ان خروج الرفاعي العلني للصحافة هو حدث سياسي نخبوي بحد ذاته قد يقود الى استنتاجات محددة اذا ما ترافق مع الاقاويل والشائعات عن قرب تغيير رئاسة مجلس الاعيان وعن استعداد البلاد لمرحلة جديدة فيما يتعلق بخارطة النخبة ولا احد يعرف بصورة دقيقة كيف دخل اسم طاهر المصري على الخط فهو عضو في مجلس الاعيان ورقم اساسي في معادلة السياسة الوطنية والمحلية وفرصة رئاسة الاعيان حرية بين يديه اذا ما تقرر فعلا انتقال الرفاعي لموقع اخر او خروجه من موقعه الحالي واذا ما تقرر اختيار رئيس جديد للاعيان من بينهم وليس من خارجهم.

والمصري ايضا يتجنب الزحام بدوره ويكتفي بالوقار والهيبة والدور الايجابي الذي يقوم به عادة بعيدا عن صالونات السياسة والتخندق والتخندق المضاد ولعبة الاستقطاب وبهذا المعنى يرشحه الكثيرون دوما للعب دور في المستقبل القريب سواء في مجلس الاعيان او في مواقع اخرى.

لكن الاهم ان هذا التزامن في الاحداث تحت عنوان مجلس الاعيان كان الحدث الابرز خلال اليومين الماضيين على المستوى النخبوي خصوصا وان اللجنة القانونية في المجلس اتخذت موقفا مثيرا للجدل امس الاول يماثل الموقف المألوف للرئيس الرفاعي من قصة قديمة اسمها قانون «اشهار الذمة» فقد قررت قانونية الاعيان استثناء اعضاء مجلسي الاعيان والنواب من كشوفات اشهار الذمة الامر الذي يثير الجدل فعلا بسبب سعي الاعيان لتمييز انفسهم عن بقية افراد المجتمع وعن بقية الطيف السياسي والوزاري وبشكل لا ينسجم مع جوهر عملية الاصلاح ومبادىء الشفافية والسلوك الديمقراطي.

وقد تسبب موقف لجنة الاعيان بصدمة في اوساط العمل المدني والنقابي والحزبي وحتى النيابي لان فكرة استثناء اعضاء المجلس من اجراءات اشهار الذمة فكرة غير مقبولة شعبيا ولا يمكن تبريرها او الدفاع عنها وهي فكرة لا تنسجم فوق ذلك مع مفردات الخطاب الملكي الاصلاحي والعبارات المتوارثة حول مكافحة الفساد والشفافية. والغريب ان مجلس النواب لا يشارك الاعيان بقناعاته، فالنواب وعندما درسوا قانون اشهار الذمة قرروا شمول انفسهم بالاجراءات خلافا لما رآته قانونية الاعيان التي خالفت النواب في موقفهم وقررت استثناءهم مع الاعيان والقضاة الكبار من كشوفات الذمة المالية الشخصية.

وليس سرا في هذا الصدد بان ما اقرته اللجنة القانونية في مجلس الاعيان يمثل حرفيا الموقف المنقول والمألوف عن الرئيس الرفاعي مما يوحي بان الرجل تمكن من اقناع بعض الاعيان بتصوراته حول قانون اشهار الذمة في خطوة لا تسيء فقط لمبادىء الشفافية لكنها تقلص شعبية الاعيان وتطرح التساؤلات حول خلفيات هذا الموقف. ومن الواضح ان الحكومة وكما يصدر من تعبيرات عن وسطها ليست مع الاعيان في موقفهم الجديد فأي من اعضاء مجلس الوزراء لا يتقبل فكرة شمول الوزير باجراءات اشهار الذمة واستثناء عضو مجلس الاعيان والنائب بمعنى تحصينهم من هذه الاجراءات لكن الحكومة ولاسباب مفهومة تحجم عن التدخل في الموضوع وتعتبر ان القصة داخلية ولها علاقة بسلطة التشريع.

ومع وجود خلافات اصبحت علنية بين الاعيان والنواب بخصوص قانون اشهار الذمة يصبح مستقبل هذا القانون رهنا بكفاءة وقدرة النواب في ادارة الموقف والدفاع عن قناعاتهم فاذا اصر مجلس النواب على شمول الاعيان والنواب بالاجراءات سيعود مشروع القانون لمجلس الاعيان بعد اقراره اصلا واذا اصر الاعيان من جانبهم على موقفهم فالاستحقاق الدستوري يقود بجلسة مشتركة للمجلسين تقرر مصير القانون لكن على مستوى الدولة واجنحتها يفترض ان تكون اجراءات اشهار الذمة والشفافية المالية لكبار السياسيين والمسؤولين ورموز المجتمع مسألة ذات اجماع وطني ولا يجوز الخلاف عليها، وهو خلاف تسبب به الان مجلس الاعيان.

والحجة التي استخدمها الرفاعي في دفاعه عن موقفه هي ان اعضاء الاعيان والنواب ليسوا جزءا في السلطة التنفيذية وبالتالي فنزاهتهم قد لا تكون محل سؤال خصوصا وان وظيفة سلطة التشريع مراقبة سلطة التنفيذ لكن قدمت حجة اقوى في تبرير الموقف على هامش اجتماعات قانون الاعيان حيث استندت اللجنة في تعديلاتها الى قرار سابق للمجلس العالي لتفسير الدستور افتى بعدم دستورية تعديلات سابقة على القانون من بينها شمول رئيسي واعضاء مجلسي الامة باجراءات اشهار الذمة. ومن الواضح ان المجلس العالي لتفسير الدستور تقدم بفتواه الدستورية بناء على سؤال وجه له من مجلس الاعيان حول ثغرة وردت في التعديلات القانون ونتجت عنها فتوى المجلس العالي التي لا يشوبها في الواقع اي خلل لكن ما جري برأي المراقبين استغلال سياسي مبرمج لثغرة ما في التعديلات لصالح موقف غريب وخارج السياق تميزت به لجنة القانون في مجلس الاعيان فقط بدون بقية الهيئات والمؤسسات الوطنية.

وحتى توصية اللجنة المشار اليها يمكن ان تلاقي معارضة قوية من بعض رموز الاصلاح والتغيير داخل مجلس الاعيان وهو ما يستعد له فعلا بعض الاعيان الجدد فكل المؤمنين بفكرة التغيير يعتقدون بان الحفاظ على مصداقية الخطاب الديمقراطي الاصلاحي يتطلب الافراج عن قانون اشهار الذمة وشمول الجميع بدون استثناءات فيه خصوصا وان هذا القانون من الادوات الاساسية والمركزية في تكريس القناعة عن الشفافية ومكافحة الفساد.

ويشار الى ان بنود القانون تجبر من يعمل في الوظيفة العامة او في العمل العام على التقدم بكشف مفصل حول اصوله المالية واصول اولاده وزوجته حتى يضمن المشرع عقد مقارنات ما بين الفترة السابقة للعمل الرسمي وما بين الفترة اللاحقة وحتى يضمن اقتناع الشارع بمصداقية خطاب الدولة حول الشفافية المالية والادارية وفيما تجمع الدولة بمؤسساتها على ذلك يقرر مجلس الاعيان التغريد خارج السرب وهي مسألة يعتقد بانها ستكون اساسية في مجمل المشهد الجدلي المتنامي خلال الاسابيع القليلة المقبلة.

وزيرة التخطيط لـ«القدس العربي»: استراتيجية لأربع سنوات مع إدارة البنك الدولي

الأردن: آلية لدعم الفقراء ورفع الأسعار يستهدف الأثرياء

عمان ـ «القدس العربي»:

تبحث الحكومة الاردنية حاليا عن افضل وسيلة ممكنة لتقديم الدعم للفقراء وللطبقات المسحوقة بهدف تخفيف اثار ونتائج الرفع المقرر في بداية شهر نيسان المقبل على اسعار المحروقات، واكدت مصادر رسمية لـ«القدس العربي»: بان دراسات وتقييمات الحكومة الفنية تشير الى ان المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل ينفقون ما مقداره 5 % من دخلهم الشهري على مصروفات الانارة التي تشمل التدفئة وعلى النقل وان نسبة الدعم النقدي التي ستقدمها الحكومة لهؤلاء ستكون مدروسة على اساس نسبة الانفاق المشار اليها على النقل والانارة مما سيعني بالضرورة بان الحكومة تخطط لخفض دعم المحروقات على الميسورين والاغنياء وابناء الطبقة الوسطى.

ووفقا لما تسرب حتى الان من الوسط الحكومي فقد قررت الحكومة تقديم دعم نقدي لسنة واحدة فقط للمواطنين من ذوي الدخول المحدودة خلال العام 2006 ولاول مرة سيتم شمول المواطنين من العمال والصناع والمهنيين مع الموظفين العام والخاص بهذا الدعم النقدي الذي تقول الحكومة انه سيكون على شكل مبالغ مقطوعة تصرف للمعنيين بناء على الدراسات الرقمية لمستوى تأثرهم بنسبة رفع الاسعار.

وتم الاتفاق على هذه التسوية عمليا مع البرلمان ويعتقد بان الدعم النقدي المقطوع سيشمل 430 الف موظف ومتقاعد في القطاعين العسكري والمدني وما يزيد بقليل عن مليون مواطن اخر من خارج القطاعين وعلى اساس ان يتحمل الميسورون وابناء الطبقة الوسطى والاغنياء العبء الاكبر في تعديلات الفاتورة النفطية وعلى ان يتم ذلك في اطار خطة موازية لتقليص الفاتورة النفطية على مستوى المملكة عبر ترشيد استهلاك النفط بواسطة سلسلة محددة من الاجراءات والخطوات.

وقالت المصادر لـ«القدس العربي»: بان المحروقات سترفع من حيث السعر لمرة واحدة فقط خلال العام 2006 على امل ان يستقر سعر النفط العالمي في العام المقبل وفي حالة انخفاض سعر النفط الدولي في السنوات المقبلة سيتم تخفيض مبلغ الدعم النقدي للمواطنين الاقل حظا.

وتفكير الحكومة بمنهجية رفع اسعار المحروقات والدعم النقدي وصل لحد البحث في الخطة الاعلامية الواجب اقرارها لتنفيذ مضمون التوجهات الجديدة.

ومن جهة اخرى نفت وزيرة التخطيط سهير العلي وجود املاءات جديدة تفرضها على بلادها المؤسسات المالية الدولية. وقالت العلي في حديث خاص لـ«القدس العربي»: بان وفود المؤسسات الدولية المالية التي تحضر لعمان او حضرت خلال الاسابيع القليلة الماضية لا علاقة لها باملاءات جديدة ولا ببرامج اصلاح اقتصادي جديدة مفروضة دوليا مؤكدة بان الحكومة الاردنية هي التي تقرر كامل برامجها وخطواتها على الصعيدين الاقتصادي والمالي وان الحكومة الاردنية هي التي تطلب مشورة وافكار واقتراحات اللجان الفنية المختصة سواء في البنك الدولي او في صندوق النقد الدولي.

وبصفتها وزيرة للتخطيط ومعنية بالتعامل مع البنك الدولي اكدت العلي بانها تمثل الجهة التي تخوض في استشارات وتطلب استشارات وافكاراً ومقترحات من خبراء البنك الدولي مما يفسر الزيارات المتكررة لهذه الوفود في الاونة الاخيرة حيث ان البنك الدولي بنك انمائي بصبغة دولية تساهم فيه جميع بلدان العالم ولديه خبرة واسعة في الادارة والتنمية على المستوى الكوني وبالتالي فنحن الذين نطلب منه مقترحات واستشارات وافكارا ونأخذ منها ما يناسب برامجنا واولوياتنا الوطنية وعليه ترى العلي بعدم وجود مبرر للتكلم عن عودة السياسات التصحيحية وعن عودة المؤسسات الدولية لفرض الرقابة على الاداء المالي والاقتصادي للحكومة الاردنية كما تقول بعض الاجتهادات مشيرة الى ان وفود ولجان البنك الدولي التي تزور عمان تمول زياراتها ونفقات هذه الزيارات من مؤسستها الادارية وليس من الحكومة الاردنية.

وشرحت الوزيرة العلي بصورة مفصلة طبيعة الاتصالات التي تجري الان بين حكومتها ووزارتها وبين ادارة البنك الدولي مشيرة الى ان الجانبين ان يضعان حاليا ملامح اساسية وتفصيلية لاستراتيجية العمل المشتركة خلال الاعوام المقبلة وهو اجراء دوري يحصل مرة واحدة كل اربع سنوات حيث تتم مراجعة الاستراتيجية الثنائية والتعديل عليها ومناقشة افكار جديدة في ضوء الأولويات والمستجدات.

وقالت العلي ان عملية الاقتراض في المستوى الدولي بحد ذاتها لم تعد هي الاساس في مفاوضاتها مع ادارة البنك الدولي فمسألة الاقتراض ومساراته ونسبه محكومة ليس بالعلاقة بالمؤسسات الدولية ولكن بقانون الدين العام الذي وضع عام 2002 والذي يحدد وبصورة تفصيلية الية ونسب الاقتراض وسقفه امام الحكومة على الصعيد الدولي.

وبالتالي ـ تضيف العلي ـ فالحكومة الاردنية لا تركز حاليا على القروض فيما يخص المفاوضات واللقاءات والاتصالات الفنية مع مؤسسة ادارة البنك الدولي فأولوياتنا هي المنح والمساعدات وليس القروض وخططنا في البعد الاعمق هي تكريس الاعتماد اكثر وتقليص الدين الخارجي والالتزام ببنود ونصوص واحكام قانون الدين العام. ووفقا للوزيرة العلي فان الاستراتيجية الموضوعة والتي تدرس حاليا مع البنك الدولي تتضمن اربعة محاور رئيسية بينها وفيها الكثير من التفاصيل وهي التنمية المحلية مع تقليص هوامش الفقر والبطالة وتشجيع بنية الاستثمار وتحسين شروطه ودعم قطاع التعليم والتدريب المهني مشيرة الى ان هناك الكثير من التفاصيل والمقترحات التي تدرس تحت هذه العناوين مع مؤسسة البنك الدولي حيث تأتي الوفود ونطلب اقتراحاتها وتجري دراسات ميدانية وتزودنا بتقاريرها التي ندرسها بدورنا ونتخذ ما يناسبنا منها.

وقلصت العلي من خطورة الكلام عن مشكلة مالية حادة سيواجهها الاردن في عام 2007 تحديدا حيث المطلوب منه دفع اكثر من مليار دولار كخدمة للدين وقالت ان هذا الموضوع من الموضوعات الاساسية وهو يدرس بعناية وحرص على مستوى مجلس الوزراء وعلى مستوى لجنة مصغرة مختصة بتطبيق قانون الدين العام وهي لجنة تجتمع الان ليس لدراسة الاستحقاق المالي في عام 20007 ولكن لمناقشة كل التفاصيل التي لها علاقة بالدين الخارجي سواء في عام 2007 او قبله او حتى بعده. وقالت ندرس كل الخيارات في هذا الصدد وليس من المناسب التحدث عن ازمة حادة، فالحكومة والوزارات المعنية والخبراء يتابعون المشهد بتفاصيله ويدرسون كل الخيارات وما نفعله على مستوى اللجنة المصغرة هو التأكد من مجمل تفاصيل ملف الدين الخارجي وليس من ما سيحصل في نهاية عام 2007 والتصورات موجودة وتوضع على هذا الاساس.

مطالبة الحكومة باستعادة صاحب عبارة الموت قبل الفضيحة.. وباستدراك الفساد قبل انهيار الاقتصاد المصري.. والصحافة تفتح ملفات البزنس

اتهام الرئيس بفقدان اي ملكات شخصية وفكرية.. وأسامة الباز يرفع مبارك لمرتبة الأنبياء.. واحتدام المعارك بين نافع وبكري

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن موافقة أغلبية مجلس الشعب على منح الثقة للحكومة ولبرنامجها وارتفاع درجة الحرارة إلى 35 ووعود غير مؤكدة من الحكومة بانخفاضها سبع درجات بعد ذلك وظهور إصابات جديدة بين الطيور بالأنفلونزا في عدة محافظات ونفوق وإعدام أعداد كبيرة من الدجاج والبط واستمرار شرطة المرور بالقاهرة في ضبط فوضى المرور بالشوارع، وهو ما بدأه اللواء إسماعيل الشاعر بعد أن تولى منصب مدير أمن القاهرة وموافقة مجلس الشورى على الإذن للعضو إبراهيم نافع بالإدلاء بأقواله أمام النيابة العامة في التهم المنسوبة إليه وإدلاء عضو مجلس الشعب والقيادي بالحزب الوطني ورجل الأعمال وصاحب شركة سيراميكا كليوباترا بتصريحات نفى فيها أي علاقة له بتهريب الفياغرا وإرسال اللواء عدلي فايد مساعد وزير الداخلية للأمن العام أحد ضباط الإنتربول إلى دبي لاستلام خالد عصفور وهوالمتهم الهارب في قضية تهريب بودرة الفياغرا وتشجير عدد من شوارع حي غرب بالإسكندرية وتفشي مرض الطاعون البقري، وإلى ما لدينا اليوم.

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا ودائما ما يغضبني منه زميلنا وصديقنا إبراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» بما يكتبه عن رئيسنا وكيف لا أغضب وهو يقول: «قبل أن تحققوا مع ممدوح إسماعيل كيف أغرق المصريين في عباراته الفاسدة أسألوا حسني مبارك رئيسكم ورئيسه، كيف تركت هذا الرجل وهو يمتلك العبارات والبواخر المتهالكة وكيف تركته يغرق الفقراء والغلابة والطيبين الذين تصوروا أنك رئيسهم فتحميهم من الفساد والإفساد، كيف تركته يحتكر كل هذه السنوات الملاحة في البحر ويمنع أي منافس؟ كيف تركته يشارك كبارا في دولتك ورئاستك؟ كيف عينته أمينا لحزبك الحاكم الحاكم في دائرتك الانتخابية؟ وكيف منحته الحصانة في مجلس الشورى الذي تعين بإمضائك نصف أعضائه؟ وأين كان سيادتكم وهو يسافر هاربا خارج مصر؟ ألم تسأل عنه، ألم تقل لرجالك وحراس نظامك قولوا للممدوح ما يسافرش اليومين دول؟ كيف سافر هاربا من تطلبه مصر كلها للتحقيق؟ كيف يأمن الفاسدون كل هذه السنين في هذا الوطن؟ لا تحققوا إذن مع ممدوح إسماعيل فقط.

وقبل أن تحققوا مع إبراهيم نافع عن ثروة كونها وخسائر صنعها وديون متلتلة حققها في مؤسسة «الأهرام» وصفقات وشركات وشركاء وحسابات جارية اسألوا حسني مبارك رئيسكم ورئيسه كيف وضعته في رئاسة «الأهرام» أربعة وعشرين عاما لم تمسه أوتلمسه؟ كيف أبقيت عليه قرابة ربع قرن ولم تراقب ما يفعله أوتعرف ما يصنعه؟ هل غابت أجهزتك؟ وهل لا يقدر رئيس الجمهورية الذي يعين رئيس جريدة لدى قرابة ربع قرن على معرفة ممارساته وأفعاله أم ترى اكتشفت كل هذا فجأة؟ أين كانت التقارير وأين كانت الملفات وأين كانت الرقابة والمحاسبات؟ أنت وحدك الذي كنت تعينه وتبقيه على عرش المؤسسة وتجدد له في بقائه على المقعد بل وجعلته بقراراتك أنت وحدك لا احد غيرك يتجاوز كل القواعد القانونية في الاستمرار على الكرسي بعد المعاش.. وكنت وحدك يا سيدي الرئيس الذي يمد في خدمته وتوليه رعايتك وتزوره في مؤسسته.. ألست أنت يا سيدي الرئيس الذي عينته بتوقيعك الكريم في مجلس الشورى ومنحته الحصانة؟ ألم يصل لمسمع سيادتكم خبر عن ثروته وأمواله وممارساته؟ أليس سيادتكم الذي كان يشيد به في الطائرة أثناء اجتماعك المعتاد مع رؤساء صحفك الذين منحتهم مناصبهم ورضاك ربع قرن من الزمان فتأتي الآن أجهزة حكمك لتقنعنا أنها وأنت عرفتم هذه المعلومات متأخرا، متأخرا جدا..؟ لا تحققوا مع وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان بل اسألوا الرئيس مبارك الذي عين سليمان هذا ومن أبقاه رغم كل هذا النقد ومن أصر عليه رغم كل الحقائق ومن أجلسه على مقعده غصبا عن الرأي العام؟

لا تحققوا مع عبد الرحمن حافظ، بل اسألوا الرئيس حسني مبارك.. ألم يصلك خبر عن ممارسات الرجل، عن ثروته، عن قراراته، عن صفقاته، عن علاقاته، عن وزرائه؟

لا تحققوا مع إيهاب طلعت عن ديونه للتليفزيون وللمؤسسات الإعلامية، بل اسألوا الرئيس مبارك الذي كانت تحتفي بطلعت كل أجهزته وكان إيهاب طلعت يتعامل ويتعاون مع كل رجاله وأدار حملة الرئيس الإعلانية في الانتخابات الوهمية التي جرت العام الماضي.

لا تحققوا إذن معهم فقط! لا تحققوا مع وزير الداخلية عن التعذيب في الأقسام والسجون وعن قتلى الانتخابات والمظاهرات، ولا تحققوا معه عن آلاف المعتقلين عشوائيا في المعتقلات، ولا تحققوا مع وزير الداخلية عن التنصت والتجسس على تليفونات المعارضين والمثقفين ورموز التيارات الوطنية، ولا تحققوا معه عن انتهاك خصوصية المعارضين وملاحقتهم وضربهم والاعتداء عليهم، بل اسألوا الرئيس حسني مبارك، فهو من عين وزير الداخلية وقربه وأبقاه وآثره وضمه إلى خاصته وأعلن رضاه عنه في كل حوار ومقام. لا تحققوا مع الذين نهبوا وينهبون مصانع وشركات القطاع العام وبددوا ثروة الأمة واختلسوا وسمسروا وسرقوا، لا تحققوا مع الذين اقترضوا المليارات وهربوا، بل اسألوا الرئيس حسني مبارك فكل مسؤولي الفساد كانوا من اختياره وكل مسؤولي الفساد من مرؤوسيه وكل مسؤولي الفساد من حزبه الحاكم وكل رجل أعمال اقترض وهرب يملك صورا مع الرئيس في مصانعه أومعارضه. لا تحققوا إذن مع كل هؤلاء فقط!

أليس كل ما يجري في بلدنا بناء على تعليمات الرئيس وطبقا لتوجيهاته؟».

لا.. لا.. هذا كثير علي، ولا أقوى على احتماله وأظل ساكتا بحجة الموضوعية وتعدد الآراء، وأنا ادرك أنها مؤامرات وأحقاد، وإلا بماذا نصف قول زميلنا أيمن نور في صحيفة «الغد» الناطقة بلسان حزبه عن رئيسنا:

«في زمان مبارك لم ينجح في شيء قدر نجاحه في اختزال الأمة في الدولة واختزال الدولة بمؤسساتها في إطار الحكومة واختصار الحكومة في مؤسسة الرئاسة وتمحورت هذه المؤسسة وتحلقت حول شخصه وأسرته فقط لا غير. لا أعرف كم كان الرئيس مبارك مصيب أم مخطئا عندما استشعر منذ بداية سنوات حكمه أن غياب الملكات الشخصية «الكارزمية» لديه يستدعي منه تدخلا لتعديل الأوزان النسبية للمؤسسات في مصر؟ ليصل بها جميعا لنقطة الصفر فيصبح هوالرقم الوحيد في هذه الأمة!! لقد عمد الرئيس منذ سنواته الأولى أن يقزم كافة المؤسسات والسلطات في مصر وفي المقابل يضخم من حجم مؤسسة الرئاسة التي تضخمت في عهده إلى درجة غير مسبوقة في أي عهد سابق ولم تكن مصادفة أن يواكب حالة التضخم في مؤسسة للرئاسة في سنوات مبارك تقزيم واختصار وتقليص لكافة المؤسسات والسلطات الأخرى وفي مقدمتها السلطة التشريعية التي حولها مبارك إلى قاطرة تلهث خلف إشاراته ورغباته وتوجيهاته!!

الرئيس مبارك كان يهوى في وقت الفراغ أن يلعب الاسكواش.. لكنه يهوى في كل الأوقات أن يمارس لعبة العناد. فالرجل يفخر ويفخر من حوله بأنه عنيد!! إذا أردت أن تحثه على الإبقاء على مسؤول فعليك أن تقول له أن الناس تمقته وتكرهه وتلعنه كل صباح!! وإذا أردت أن تخلع أحد المقربين منه فعليك أن تلمح له أن الرجل يحظى بقبول لدى أوساط واسعة من الجماهير أوالمثقفين وأن لديه حضورا لدى أوساط واسعة من الجماهير أوالمثقفين أوأن لديه حضورا وقبولا هنا أوهناك!! إذا أردت أن تدفع الرئيس أن يتخذ قرارا بعينه فقط عليك أن تبلغه أن الناس تريد هذا القرار ويطالبون بصدوره والعكس هوالصحيح!! ليس مهما أن يكون ثمنا لهذا العناد هو تأخر قرارات مصيرية.. ولا يهمه أن يتحمل الناس عبء هذا العناد من أعصابهم ودمائهم المحروقة دائما لكن المهم أن يمارس الرئيس هوايته ومتعته في معاندة الناس. عار ألا تملك أمة علمت العالم الحكمة والعلم علما بما تنتظره اليوم أوغدا!! عار أن يشعر 72 مليون مواطن ـ إلا ثلاثة ـ أنهم أجراء في عزبة الباشا الذي لا يجوز لهم أن يعرفوا أويسألوا عن اسمه أو لونه أودينه أونوع جلد نعل حذائه قبل أن يلعقوه!! هل نحن أجراء أم شركاء في هذا الوطن؟! هل يصل الحد من حرية الرئيس مبارك أن يقوض حريتنا في أن نعرف بعد 25 سنة ما هومستقبلنا ومستقبل أولادنا؟ وما هي الآلية التي ستمنحنا ـ أوتحرمنا ـ أن نختار من يحكمنا!؟

عار كبير أن يصل الغموض والتضليل أن يعلن الرئيس ويتعهد في برنامجه بتعديل «الدستور» ووضع دستور جدي ثم يعود ويتراجع.. ويناور بالشكل الذي بدت به تصريحاته الأخيرة مع رؤساء تحرير الصحف الحكومية في رحلته العربية!! تاري الباب أمام احتمال وحيد وهو أن يورث نجله بسياسة الأمر الواقع إذا غاب اليوم أوغدا في ظل بقاء «الدستور» على ما هوعليه»!

لا.. لا.. عار كبير أن يكتب نور هذا الكلام.. وعار علي أن أنقله أو أنقل ما بقي منه.

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين خاصة معركة زميلنا وصديقنا إبراهيم نافع رئيس تحرير «الأهرام» السابق وعضومجلس الشورى وطلب وزير العدل رفع الحصانة عنه، لسؤاله في بعض الوقائع المنسوبة إليه وقول زميلنا بـ«الدستور» أحمد فكري:

«هل إبراهيم نافع سيقامر بمستقبل يقضيه محتجزا وحده وبمفرده أم يجذب معه كل الأطراف الكبيرة ذات الأسماء الثقيلة؟ إبراهيم نافع مشهور بالهدوء لكن من يهدأ في مثل هذه اللحظات؟

نافع يستطيع أن يحكي عن الصحافيين الذين كانوا من منافقيه ومساعديه ويملك إن تكلم أن يحكي وقائع مخزية وأخرى مخجلة عنهم، هؤلاء الذين كانوا يقبلون يده، نعم يده بدون مبالغة والذين كانوا يمدون يدهم للأطراف التي يلقيها لهم، وهؤلاء الذين سعوا لرضاه وتحلقوا حوله وتجسسوا على زملائهم من أجله وكتبوا مذكرات وتقارير في زملائهم، وهؤلاء الذين على علاقة بالأجهزة الأمنية والذين يعرفهم نافع بالاسم والفعل والنحو والصرف. ماذا لوتكلم إبراهيم نافع وقال من هم شركاء شركاته. ومن هؤلاء الكبار جدا الذين كانت هدايا إبراهيم نافع تصلهم أوائل كل عام سواء خواتم ماس أوساعات مرصعة بالجواهر، أو سيارة جاغوار أو جيب شيروكي هؤلاء الكبار الذين ظلوا لسنوات طويلة أسرى هذا البذخ «الأهرام».

ماذا لو تكلم إبراهيم نافع دفاعا عن تعامل أبائه في البيزنس فحكى ما يعرفه وهو كثير عن أبناء الكبار، كل الكبار، وأكبر الكبار، أولادهم الذين يلعبون في المليارات من اموال الشعب كما أن ابنه متهم بالتعامل مع ملايين الأموال العامة؟

سوف تقول لي هل تدافع عن مخالفات نافع؟ وأقول لك ليه هو انا مجنون؟ لا أنا بهذه الحماقة، ولا هو بهذا الضعف، الذين يقاتلونه الآن كلهم على رؤوسهم بطحة هو يعرفها، وسوف يستخدمها خاصة والمعركة دخلت الآن في الجد، وهي معركة لا يمكن أن يكون في أبطالها من هو أكثر طهارة من نافع ولا يمكن أن يكون نافع أكثر انحرافا منهم حتى الصغار الذين يطاردونه الآن بالحجارة.

ترى.. من أصحاب النفوذ الذين يمكن أن يحتاج إليهم إبراهيم نافع إلى حد أن يشتري أبنائهم من أموال المؤسسة سيارة «جاغوار» ومجوهرات من المحل الفاخر «كارتييه» الذي يملكه ابنه في دبي؟ ثم هل يحتاج نافع إلى حماية وزير أو رئيس وزراء حتى؟ بالطبع لا هو لم يحتاج ولن يحتاج إلى نفوذ رئيس الحكومة فنفوذه وهو صديق شخصي للرئيس»!

والذي حدث أن إبراهيم نافع تكلم وأدلى بعدة احاديث لـ«نهضة مصر» و«المصري اليوم» وجريدة «روز اليوسف» و«الأهرام» التي قال فيها لزميلنا أحمد جلال عيسى وهو ابن زميلنا وصديقنا الراحل جلال عيسى رئيس تحرير مجلة «آخر ساعة» الأسبق وعضو مجلس نقابة الصحفيين وصاحب السيرة العطرة: «وفي تصريحات عقب الجلسة قال إبراهيم نافع: إنه تقدم بمذكرة مؤيدة بحافظة مستندات ردا على كل الادعاءات المثارة بشأنه وأشار إلى أن موازنة «الأهرام» قد بلغت في نهاية عهده 1450 مليون جنيه، وأنه لوكان يحصل على مليار واحد كما ورد في الادعاءات الموجهة في حقه فإن هذا يعني أن موازنة المؤسسة كانت قد حققت مائة مليار جنيه. وقال نافع: إن 50 % من حصيلة الإعلانات في «الأهرام» تصرف على تنشيط الإعلانات ذاتها وشراء ورق الطباعة ومستلزمات الطباعة ورواتب الموظفين.

ونفى تقاضيه مبالغ طائلة كما ورد في الادعاءات المشار إليها وقال: لم أتقاض مبلغ ثلاثة ملايين جنيه في السنة وليس في الشهر الواحد كما يقولون. وتحدث إبراهيم نافع عن وجود «فوضى إعلامية» وأن بعض الجهات نصبت نفسها جهة تحقيق وأصدرت الأحكام بل إن هناك جريدة نشرت أنني في انتظار عقوبة السن مدة عشر سنوات. وأكد انه طلب الإذن بسماع أقواله وأن لن يغادر لبلاد وقال أنه تلقى طعنة في ظهره ويشعر بالحزن، وقال: إن الحصانة البرلمانية ليس معناها إننا فوق القانون، وأوضح أنه كان يعاني من كسر في القدم وهو ما منعه من حضور جلسات المجلس في الفترة الماضية، وقال من جديد أنا مصري وسأعيش في مصر ولن أغادر هذا البلد وسأدفن فيه وأضاف نافع أن قيادات «الأهرام» الجديدة لم تقصر يوما في مواجهة هذه الادعاءات، فمنذ توليها مناصبها أصدرت بيانا تنفي فيه كل هذه الادعاءات وأعقبتها ببيان آخر منذ أسابيع قليلة تنفي فيه منعي من دخول «الأهرام».

وأما جريدة «روز اليوسف» فقالت بعد نشرها تصريحات لنافع:

«فيما كان يتابع مصطفى بكري تطورات الموقف خلال حضوره جلسات مجلس الشعب من خلال اتصاله بالمحررة البرلمانية التي أرسلها لتغطية الحدث، قال بكري: نافع يقول اللي عايزه أنا عندي معلومات أنه حجز تذكرة لسويسرا».

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس التي قال عنها وعن فضائحها زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد أمس في عموده اليومي بـ«الأهرام» ـ نقطة نور: «أعتقد أن من واجب الحكومة ومسؤوليتها أن تستعيد ممدوح إسماعيل صاحب العبارة الكارثة الذي هرب في وضح النهار، وأن تبذل في سبيل تحقيق ذلك جهدا شفافا علنيا، يبدو أن إبلاغ الإنتربول الدولي إلى استخدام كل الأساليب الدبلوماسية كي ترفع عن نفسها تهمة التواطؤ على هروبه أوتهريبه التي أصبحت جزءا من انتقاد الشارع المصري، إن لم يكن جزءا من انتقاد كل مواطن، ليس فقط لأن للرجل صلات قوية بمسئولين كبار يعتقد كثيرون أنهم سهلوا له عملية الهروب إلى الخارج، ولكن لأن الرجل لم يخرج بليل، سألت نفسي، وماذا يفيد رفع الحصانة عن العضو المحترم بعد أن هرب، خصوصا وأن الحكومة تلتزم الصمت الكامل، وكأن شيئا لم يكن وبراءة الأطفال في عينيها! ولست أعرف ما هي أسباب هذا الصمت المريب، لكن الذي أعرفه على وجه اليقين أن مثل هذه التصرفات تعكس لدى الرأي العام المصري إحساسا باستهانة الحكومة بمشاعر المواطنين وحقوقهم، وأن تراكم هذه المشاعر يأكل مصداقيتها، ويقلل من جدية عزمها على محاربة الفساد، ويطلق شائعات وأقاويل لا مبرر لها، من فضلكم، نريد معرفة الحقيقة دفاعا عن مصداقية الحكم وليس مصداقية الحكومة».

لا داعي للشك في هكذا حكومة سمحت لممدوح إسماعيل بمغادرة البلاد وكل ما في الأمر أنه أحس بالمرض فأسرع للخارج لرحلة علاج سريعة وسوف يعود إلى أرض الوطن بعد الانتهاء منها، حسب نص تصريحه لزميلنا بقسم الحوادث بـ«الأهرام» عمرو غنيمة والمنشور في صفحة 28 ولكن ممدوح لم يحدد ما هو المرض الخطير الذي لا علاج له في مصر واستدعى سفره بسرعة لإنقاذه منه للخارج؟». شفاه الله وأعاده سالما لأرض الوطن ليخرس ألسنة ويبدد شكوكا حتى لا يؤثر فينا كلام كتبه أمس أيضا زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في المنوع ـ وهو من عينة:

«منذ حوالي أسبوعين سافر ممدوح إسماعيل صاحب العبارة المنكوبة، السلام 98 الي الخارج ووقتها تساءلنا لماذا سافر؟ وكيف سافر؟ وقيل ردا على ذلك ان من حقه السفر؟ ولا يوجد ما يمنعه والنائب العام لم يصدر قرارا بمنعه

الآن صدر قرار النائب العام بوضع اسمه على قوائم الترقب والوصول بمطار القاهرة وأعلن المستشار ماهر عبد الواحد انه سيأمر بإلقاء القبض عليه بواسطة الانتربول الدولي إذا لم يمثل أمام جهات التحقيق.

الآن أيضا